



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

قدمت هذه الورقة في ندوة "دولتا السودان.. فرص ومخاطر" بالدوحة  
١٤ و ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

# دهاء التاريخ: قضايا الصراع في جمهورية السودان

د. حيدر ابراهيم علي

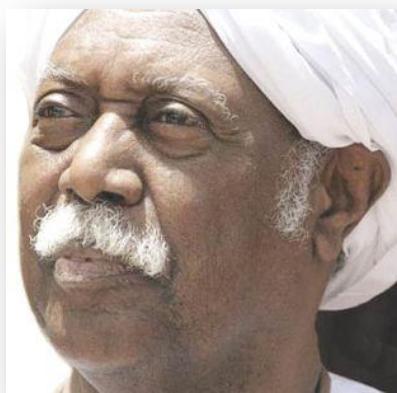
مدير مركز الدراسات السودانية



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## مدخل



د. حيدر إبراهيم علي

تعتمدت إسقاط عبارة "بعد الانفصال" من العنوان لأنها تحدد مرحلة تاريخية بعينها، بينما قضايا الصراع في السودان، هي نفسها -في جوهرها- الممتدة منذ الاستقلال، ولن تكون مختلفة بعد الانفصال، طالما ظلت السياسات والعقليات كما هي. فهذه سيرورة تاريخية، وسلسلة لم تقطع من الفشل والإخفاقات سارت عكس التاريخ، وروح العصر الممثلة في الديمقراطية، والتنمية، والعقلانية. وركنت النخب والقيادات السودانية إلى التحايل على التاريخ بمواصلة

تجارب الحماقات، ولم تتوقف لتفكير، وتراجع، وتنقد، لإصلاح مسيرتها. والسؤال الحقيقي: هل يمكن أن نكتب تاريخين أي ما قبل وما بعد الانفصال؟ ورغم هول الحدث والذي كان يمكن أن يكون كالزلزال في بلدان أخرى، لم يختلف اليوم التالي عن بقية الأيام.

واجه السودان، مثل سائر الكيانات السياسية حديثة الاستقلال، إشكالية بناء الدولة الوطنية، أو الدولة القومية. يعود هذا المشكل عموماً، إلى كون الدولة جاءت أصلاً من الخارج أي مستزرعة، وليس نتاجاً لتطور تاريخي طبيعي ذاتي. الأمر الثاني، وهذا ما تعرض له السودان بوجه خاص، لم تكن هذه الدول تجمعها قومية واحدة كألمانيا أو إيطاليا مثلاً، ليس بالضرورة أن تكون أغلبية عديمة، ولكن قادرة على التوحيد وجامعة. فقد كان السودان شديد التنوع وبالتالي معقد التطور، لأنه متنافر وقابل للنزاعات والصراع. ولذلك، فشل السودان منذ الاستقلال ١٩٥٦ في إدارة التنوع الثقافي من خلال بناء الدولة الوطنية التي تقوم بإنجاز تنمية مستقلة وعادلة.

## قراءة المستقبل انطلاقاً من الماضي

من الواضح أن هذه الندوة ذات طابع مستقبلي واستشرافي، وتهدف إلى الإجابة على سؤال: ماذا سيفعل السودانيون -شماليين وجنوبيين- بعدهم؟ وما هي خططهم للمستقبل؟ ولكن كلنا





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

يعلم أن المستقبل يبدأ اليوم وهنا أي يبدأ من هذا المكان، ومن الواقع، والحاضر، والتاريخ. ولا يمكن أن نقفز بهلوانياً إلى سديم من الزمن أو إلى يوتوبيات وأحلام يقظة ونطلق عليها المستقبل. وقد قيل لنا ببساطة: وما نيل المطالب بالتمني.

وفي البداية لا بد من إقرار أن المستقبل يعني قراءة التاريخ بعيون جديدة وهذا يعني النقد الذاتي بقصد الإفادة من عبر دروس التاريخ، بدءاً من طرح أسئلة مثل: لماذا فشلت التجربة السودانية في بقاء السوداني موحداً؟ ولماذا فشلت النخب الحاكمة في إقناع الأقاليم الهمامشية بالدولة القائمة؟ ولماذا لم تتمكن من جذب القوى السياسية المختلفة إلى صيغة حكم قومي وليس شمولي شكلياً؟ يعود ذلك -في افتراضي- إلى غياب الرؤية الفكرية الشاملة للكون والإنسان والمجتمع أي فلسفة ونظرية تبغي التفسير والتغيير. وهذا لا يعني المطالبة بحكم الفلاسفة، ولكن المطلوب السعي نحو نظام حكم يجمع بين العقلانية والواقعية أي حكم راشد.

أزمة الحكم في السودانيين - الشمال والجنوب- بنوية أي في غياب الرؤية ثم تطبيق هذه الرؤية بمنهجية وعلمية على الواقع. ومثل هذه الأعمال التي تقوم بها تقدم معالجات وظيفية أو جزئية مرتبطة بأداء الوظائف وليس بكلية البناء وبالتالي لا تساعد في عملية التغيير الشامل والجذري. فالآوراق والدراسات فنية الطابع وقد تكون جيدة التخصص وحسنة الصياغة، ولكن تفتقد الأسس الفكرية ذات الصلة بالرؤية. فقد تم نقاش الأزمة السودانية أو الخطط للتنمية والتغيير في مئات الندوات والورش والسمنارات. كما انعقدت المؤتمرات منذ مؤتمر أركوبت في ستينيات القرن الماضي وحتى الإستراتيجية الشاملة (الربع قرنية!) مروراً بمؤتمرات النميري، والصادق المهدي، والجامعات، والمنظمات الدولية من هولندية وألمانية ونرويجية وأمريكية وإفريقية. وهذه الندوة لن تكون الأخيرة، ويبقى السؤال: لماذا لم تستطع هذه الجهود الفكرية والأكاديمية أن تجنب السودان الواقع في الكارثة الراهنة؟ لا يوجد نقص في الخطط والأفكار والتوصيات، ولكن بلا رؤية شاملة تصير كلها كلاماً خاويَا بلا معنى أو جدوى. وهذه التحديات والمشكلات مثل: الحدود، والنفط، والأصول والديون، وأبيي، والمياه، قضايا هامة ولكن تأتي بعد معرفة الإجابة على سؤال: كيف يريد الجنوب أن يحكم دولته الوليدة -كما يقال؟ وكيف يريد الشمال أن يحكم ما تبقى من وطن بعد أن فرط في ثلثه؟ وفي هذه الحالة لا تجدي "الينبغيات" والنصائح بدون تحديد الرؤية. وتلازم وضوح الرؤية الإرادة الوطنية باعتبارها شرط القدرة على احداث التغيير.





## البدايات الخاطئة

نخطئ حين نظن أن القضايا التي يبحثها هذا اللقاء ناتجة عن التحولات التي شهدتها السودان من توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، ثم بعد ذلك تداعيات الانفصال بعد ٢٠١١. إن قضايا الصراع التي تثيرها الندوة ذات جذور بعيدة، ولكن تعمد السودانيون وفي كل مرة يقفزون على المرحلة السابقة دون تصفية حساباتهم الماضية بالنقد، والتأمل والتأسي بالعبر. وهذا يعني الاستخفاف بالتاريخ، وعدم التعامل معه بجدية. وكان التاريخ يضمmer الانتقام لمن لم يتعلموا منه، أو حاولوا تكراره بطريقة أقرب إلى المأساة. وهذا ما يسميه (هيغل) دهاء التاريخ، أو مكر التاريخ؛ وهو ما يكرر كبير، وهو الآن يمارس صناعته هذه مع السودانيين الشماليين والجنوبيين. والدولتان في أسوأ أحوال ممكنة، ونحن مبشرؤن بدولتين فاشلتين متجاورتين ستقومان بترحيل كل الإخفاقات الداخلية والأزمات الذاتية إلى صراع خارجي مع الدولة الأم سابقاً. وفي هذه الحالة لا يتوقف الصراع لأن هنالك - باستمرار - مؤامرة أو عدو خارجي. وهذا يعني عدم البحث عن الخطأ والقصور في الواقع والحياة، وبالتالي البعد عن الأسباب الفعلية وتوهم الأسباب. وهنا تغيب المعرفة والفكر وتسود الأيديولوجيا أو الفكر الرأيف. وهذه هي الإشكالية التي حكمت سياسة وفكر السودان منذ الاستقلال، وستظل مستمرة طالما ظل العقل والنهج كما هو، فلن يتغير شيئاً ويكتسر التاريخ ويكترس الركود. وحل أو إكمال الإشكالية هو الطريق السليم لتكوين الرؤية. إذ تعرف الإشكالية عند الاجتماعيين بأنها النمط النظري الذي تطرح من خلاله مشكلة واقعية، أو الطريقة التي يحول بها النظر أو الفكر، الواقع إلى مشكلات أي قضايا يمكن تحديدها وتقديم إجابات وحلول لها. فهي صورة عقلية للواقع تتكون بطريقة تتدخل فيها عناصر المعرفة العلمية، والقيم الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، هناك إشكالية مصطنعة لا تعبر عن الواقع ولا التناقضات والصراعات الحقيقية، ولكن قد تخلق تناقضات أو وحدة وانسجاماً غير حقيقيين بإسقاط التصور على الواقع. هذا وقد تعاملت النخب السودانية مع الواقع السودان من خلال إشكالية مصطنعة طوال الوقت. ولذلك، عاش السودان حالة الأزمة والصراع بلا انقطاع منذ الاستقلال.

يقول أحد المسؤولين ومنظري النظام الحالي، غازي صلاح الدين، في نفس السياق السابق: "منذ الاستقلال ظل السعي لإقامة دولة حديثة، قضية مركبة في السياسة السودانية"



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

والإفريقية، على وجه العموم. وفي السودان حدّ الصراع في الجنوب من جهود الاستقلال وإقامة دولة مستقلة وقدرة علي القيام بوظائفها. الاستعمار عزل الجنوب عن الشمال مما أدي إلى بروز هوية مختلفة وأيضاً موقف عدائٍ تجاه الشمال. وقد كان هذا هو العنصر الأهم في تشكيل السياسة السودانية منذ الاستقلال وحتى الانفصال. الجنوب انفصل، بينما العديد من مشكلات الماضي ما زالت عالقة. أدى اختفاء الجنوب كجسم إلى خلق ظروف جديدة تسمح بانتهاج أساليب جديدة في التعامل التي تواجهه البلد."(١)

هذا نص ممثل جيد للإشكالية الخاطئة التي طرحتها النخب السودانية تجاه كيفية بناء الدولة الحديثة، ولا يقتصر الأمر على الإسلامويين السودانيين فقط. ولكنهم يجب أن يتحملوا وزر بداية الأزمة وختامها. فقد كان أول من أدخل البلاد في نفق الحل الديني لمشكلة طابعها سياسي واقتصادي-اجتماعي، وهذا ما سوف أبينه لاحقاً. وفي النهاية تم الانفصال وقبله توقيع اتفاقية السلام الشامل تحت سلطة حكم الإسلامويين.

يعطي (صلاح الدين) الأزمة السودانية بعدها التاريhi، وهذا فهم جيد للأزمة، ولكن يتراك الغموض قائماً حين يقف عند حد الوصف فقط ولا يلتج في تحليل أعمق. وفي هذه الحالة يعطي القارئ الحق في التساؤل: هل ما حصل للسودان منذ الاستقلال كان "أهمية تاريخية" أو قضاء وقدراً، ولا توجد أي خيارات أخرى ممكنة غير ما عشناه فعلاً؟ ألم تكن هناك أي احتمالات أخرى أمام النخب السودانية لافتراض تاريخ مختلف للسودان؟ أقول نعم، كان من الممكن أن يكون الخيار مختلفاً لو كان عقل النخب مختلفاً وطرح الأسئلة صحيحاً. ولكن الإشكالية المصطنعة أو الخاطئة هي التي حددت وحكمت المسار الصراعي والمتأزم الذي انتهجه السودان. فقد واجهت الدول الإفريقية جميعها - كما ذكر - نفس عواقب المرحلة الاستعمارية، ولكن لم يصل بها الأمر حد الانفصال وبعد سنوات مديدة من الاقتتال. وصار للسودان شرف كونه صاحب أطول حرب أهلية في القارة بلا منازع.

وحتى نيجيريا التي وصلت حرب بيافرا الأهلية ذروتها، استطاعت في النهاية بحكمة، تجنب الحرب الأهلية وبقيت موحدة. ومن ناحية أخرى، كان آباء الاستقلال الأفارقة -في الغالب- أصحاب رؤى فكرية لقيادة بلدانهم. وقد كانوا جمِيعاً مهتممين بتحديث أو في أسوأ الأحوال



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

"غربنة" بلدانهم، بسبب تكوينهم الفكري الغربي. فقد ظهرت في ستينيات القرن الماضي أي في عصر موجة الاستقلالات شخصيات مثل: نكورونما، ونابيريري، وسيكوتوري، وسنغور، وغيرهم من الممميزين فكريًا. وكان تداول أفكار الاشتراكية الإفريقية، والزنجوية، والجماعية، والافريقانية وغيرها من المشروعات الفكرية الكبرى والرؤى الطموحة. ولكن السودان الذي سبق زمنياً كل هذه الدول، لم يتعهدهم الفكر الجدل حول الاستقلال أو الوحدة مع مصر.

نال السودان استقلاله دون أن يضع أي خطط لإنجاز الوحدة الوطنية والتنمية باعتبارهما أساس أي دولة حديثة. وقد حسم تحدي التنمية بشعار: "تحرير لا تعмир". أما قضية بناء الجماعة القومية وحشدها حول برنامج أو مشروع قومي. ولم يكن من المنطق أن تقوم الطائفتان الدينيتان بهذه المهمة، إذ كان يهمهما إبقاء مناطق النفوذ ثابتة مع صعوبة التحول من طائفة إلى أخرى. وحدث تغيير جديد تمثل في وسيلة أخرى لاستغلال وتوظيف الدين عوضاً عن الطريقة التقليدية العتيقة القائمة على الولاء العاري من أي غطاء إيديولوجي. وهنا برع دور الجماعة أو الحركة الإسلامية ذات التعليم الحديث طارحة الشعار العاطفي الجذاب الذي حول الفكر تماماً عن الاهتمام المباشر بقضايا الوحدة الوطنية، والتنمية كأولويات مع المطلب الجديد الذي لا يخلو من قدسيّة.

دخل السودان -لسوء الحظ- مبكراً في جدل استنفذ طاقاته، وخاليه، وقدراته، حول دينية الدولة أو مدنيتها. ودخل السودان في هذا النفق بسبب إستراتيجية الإخوان المسلمين السودانيين التي لم تدرك التنوع الثقافي في هذا البلد المعقد.

وطخي صوت معركة الدستور الإسلامي على كل الأصوات، ومثل هذا الوضع في بعض الأحيان ابتزازاً وإرهاباً فكريّاً. فقد كان من الصعوبة الوقوف ضد هذا المطلب إلا من قبل قلة صغيرة امتلكت الجرأة على مخالفة الأجواء العامة المهيمنة.

ويكتب أحد مؤرخي الحركة الإسلامية أن المسلمين في السودان حيل بينهم وبين تطبيق شريعتهم أثناء فترة الحكم الاستعماري. وهو يرى أن بارقة أمل ظهرت مع الاستقلال لتقويم



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

هذا الاعوجاج وتنزيل أحكام الإسلام على واقع الحياة. ويقول: "ومن ثم وجدت الحركة الإسلامية في استقلال السودان الحرية التي تنشدتها فدعت إلى وضع المبادئ والأسس التي تكفل صياغة نظم الحكم في سودان المستقبل، وفقاً لتعاليم الإسلام، وتجلّت مبادرتها في فكرة: الدستور الإسلامي".<sup>(٢)</sup>.

وبدأت الحركة الاتصالات بقيادات الهيئات والطوائف الدينية والأحزاب السياسية لتأييد الفكرة في إطار تجمع شعبي شامل. وبالفعل وجّه الإخوان المسلمون، وجماعة التبشير الإسلامي والإصلاح، الدعوة إلى الهيئات الإسلامية في السودان لعقد اجتماع للنظر في أمر الدستور حتى يجيء متفقاً مع إرادة الشعب السوداني المسلم ومستنداً إلى الكتاب والسنة". ومن الملاحظ أن الدعوة حسمت هوية الشعب السوداني باعتباره مسلماً صافياً وليس به غير المسلمين، لذلك يستند على القرآن والسنة. ومن هنا بدأ الصراع وبذرت غرسه الخلاف. وعقد الاجتماع في العاشر والحادي عشر من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٥. ولتأكيد دينية الاجتماع تمت دعوة اتحادات الختمية وهيئات الانتصار وليس الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة.<sup>(٣)</sup>

ويكتب (حامد) عن التطور الذي حدث بعد الاستقلال: "... حينما ظهرت الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ظهوراً سياسياً في البرلمان، كان همها الأساسي منصباً على مسألة الدستور الإسلامي". وتهدف هذه الخطة إلى التأصيل والذي يعرفه بأنه: - "تفكيك الدولة القومية - دولة ما بعد الاستقلال - وقطعها لعلاقات (التبعية الكبرى) التي تربطها بالقوى الامبرialisية، وقطعها لعلاقات (التبعية الصغرى) التي تقوم على الهيمنة الطائفية. فلا غرو إذن، إن كان الهدف الاستراتيجي للحركة الإسلامية الحديثة من وراء مسألة الدستور الإسلامي هو أن تحرّك أتباع الطائفتين بشعار، وتحرّك فيهم الحس الديني الدفين، لخلق منهم مجموعات شعبية ضاغطة، فتنفتح بذلك نافذة للتعبير الإسلامي، والتنظيم الإسلامي".<sup>(٤)</sup>.

وهكذا عملت الحركة الإسلامية على تفكيك دولة ما بعد الاستقلال دون أن تقيم دولة بديلة حتى بعد أن استولت على السلطة وحكمت أكثر من ٢٢ عاماً. كما أن الدستور الإسلامي الذي بدأ الجدل حوله منذ ذلك الحين، سيكون الصراع حول دينية الدولة مسيطرًا في الدستور الذي يدور حوله النقاش هذه الأيام.



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

من الملحوظ أن هذه القضية همّشت أو أزاحت القضايا الإستراتيجية والحيوية أي الدولة الوطنية الحديثة، والتنمية. ولكن يبدو أن نشأة النخبة السودانية تميزت بغلبة القانونيين وليس الاقتصاديين والمهندسين والزراعيين، وهذا جعل الدستور أولوية وليس التنمية والاقتصاد. فقد برزت في كل الوزارات والبرلمانات شخصيات مثل: محمد أحمد المحجوب، وبارك زروق، وأحمد خير، وعلى عبد الرحمن، ومدثر البوشي، وإبراهيم المفتى، وبابكر عوض الله، ومحمد أحمد المرضي، وحسن الترابي، وأحمد سليمان وغيرهم. واستمرت هذه الظاهرة حتى اليوم حيث يكثر عدد القانونيين في النخبة الحاكمة. ثم اختلط موضوع الدستور بسؤال الهوية الغامض والميتافيزيقي، ليحكم قبضته على العقل السياسي السوداني. أما النخبة الإسلامية الكسولة فكريًا، فقد وجدت المكون الديني جاهراً وشرعت في استثماره وتوظيفه، فاستمر تهميش القضايا الأساسية أو التعتمد عليها.

لا يصح التحامل على الأحزاب التقليدية، وذلك لأن الأحزاب المسمّاة: عقائدية أي الشيوعيين والإسلامويين والقوميين والبعثيين، لم تساعد كما كان متوقعاً وبحكم حداثتها في إثراء قضية الدولة الوطنية الحديثة. فهذه الأحزاب -بلا تعسف- هي أقل قومية وأضعف ارتباطاً بالوطن، لأنها ذات تطلعات أكبر من القطر الوطن. فقد كانت شعارات هذه القوى والأحزاب فوق-قومية أو عابرة للأوطان، فهي ذات طابع عالمي أو أممي أو قومي عربي. فهذه الأحزاب تشارك في جعل السودان الوطن مجرد وسيلة لتطبيق الإيديولوجيات الكبرى التي تؤمن بها. فالسودان -بطريقة أخرى- يمثل: "القطار أو الدولة القاعدة" حسب مصطلح نديم البيطار. وهذا يعني أن يبدأ منها مشروع الإيديولوجيا ثم ينطلق إلى بقية الدول خاصة في المنطقة. فهم يجعلون من وطنهم مختبراً لتجربة أفكارهم، وما التجربة الإسلامية الحالية في السودان إلا خير دليل للتجربة والخطأ. فقد تحول الشعب السوداني إلى ما يشبه الفئران في المعامل. فقد كان الإخوان المسلمين يهددون إلى أن تنطلق الدولة الإسلامية الحديثة من السودان، وبالفعل حاول الشيخ حسن الترابي أن يجعل من الخرطوم مركزاً لأممية إسلامية من خلال المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في مطلع التسعينيات بعد حرب الخليج حيث استضاف السودان كل الحركات الإسلامية المعارضة والشخصيات الإسلامية المقاتلة. وكان للشيوعيين السودانيين موقع مميزة في اتحادات العمال والشباب والطلاب العالمية في دول المعسكر الاشتراكي، التي تعبّر



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



عن ألممية الحركة الشيوعية. واحتل البعثيون السودانيون مناصب في القيادة القومية لحزب البعث العربي. وهكذا ارتبطت الأحزاب العقائدية أكثر بالفكرة الرئيسية الكبرى للحزب الأم على حساب الانتماء الوطني الضيق حسب تصورها. وهذا لا يعني "الخيانة" ولكن يمثل الوطن في إيديولوجيتها جزءاً من الكل: الأمة الإسلامية أو أمة محمد، أو أمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، أو الأهمية العالمية المهدية بشعار: يا عمال العالم اتحدوا مع دور قيادي للاتحاد السوفيتي العظيم. وكان من الممكن أن يكون عطاوهم الفكري والسياسي أكثر وأقوى لو انصب على بناء الدولة الوطنية أولاً وفقط. وما زال السودانيون -رغم كوارثهم- يركزون على ما يدعونه: "دور السودان في....". ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه!

### السلام المنقوص

يلزم المقام بمقال لا يستطيع الإسهاب والتفصيل في تعامل السودانيين مع التاريخ، وكيف مارس هذا الدهاء. وكما يقال العاقبة بالخواتم، ونحن نعيش إحدى الخواتيم الآن. ولذلك سنقف إلى الوضع الراهن.

ظنّ السودانيون أنهم قد طووا صفحة الحروب والاقتتال والدمار، وسوف يبدأ عهد التنمية والبناء مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيافاشا عام ٢٠٠٥. أمّا النظام فقد كان يعول كثيراً على توقيع الاتفاقية وإيقاف الحرب، وبالتالي قدم تنازلات كبيرة، وقبل باتفاق مليء بالعيوب والثقوب. إذ كان النظام يرى في وقف الحرب إرضاء للغرب الذي وقف باستمرار مؤيداً مطالب الجنوبيين القومية. وحين بدأت المفاوضات التمهيدية المبكرة، كانت العقوبات لاقتصادية ضد النظام في السودان قد بدأت. لذلك، ولدت مبكراً علاقة ما سمي بالجزرة والعصا في السياسة الأمريكية أو الغربية عموماً تجاه السودان. ومن الطبيعي أن تفهم كل سياسات النظام الخارجية تجاه المسألة الجنوب في إطار الترهيب والترغيب أو مدى خدمة تلك السياسة لعملية القرب أو البعد من أمريكا والغرب. ومن هنا يمكن أن نفهم التصعيد الحالي فيما يخص وضعية أبيي المتنازع عليها. فقد كان النظام السوداني يتوقع أن تسارع الولايات المتحدة الأمريكية برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلغاء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية. وذلك،





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

بعد أن أجري الاستفتاء بطريقة رضي عنها المراقبون الغربيون، ثم قبل بنتيجة الاستفتاء التي صوتت لخيار الانفصال، محتملاً النقد وتهمة التفريط في وحدة الوطن. فقد كان في انتظار مكافأة أعظم من تلك التضحيات. ولكن الولايات المتحدة منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ تجاوزت الجنوب واتفاقية السلام الشامل، وشرعت في التركيز على دارفور.

لم يكن الاستفتاء مطلباً سودانياً بل هو وعد دولي وإقليمي. وخشي الشماليون أن تصح تهمة الجنوبيين لهم بنقض العهود والمواثيق. لذلك قام الاستفتاء في أجواء، كان صوت الانفصال هو الأعلى؛ ولكن ليس بأي حال من الأحوال هو الخيار الأفضل. ولكن ظروف تطبيق الاتفاقية وبالذات التناقض عن تلبية استحقاقات التحول الديمقراطي، مما سمح بغلبة خيار الانفصال وقمع الأصوات الوحدوية.

طرح سؤال هام بعد أن أصبح خيار الانفصال في الاستفتاء أقرب إلى الحتمية، وبدأ الجميع التعامل معه كأمر واقع: هل كان الانفصال هو الخيار الأفضل؟ وفي بعض الأحيان يكون التساؤل: هل تناقصت الخيارات حتى لم يبق أمام السودانيين غير الانفصال السلس أو السلمي؟ بالتأكيد كان المستقبل مختلفاً تماماً عندما وقع الشريكان اتفاقية السلام الشامل في نيافاشا في التاسع من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. ورغم أن الاتفاقية كانت نتاج ضغط قوي من الدول الغربية ومجموعة الإيغاد، وكانت الإرادة الوطنية منهكة نتيجة الحرب الأهلية، إلا أن التوجه العام في روح الاتفاقية، لم يكن انفصالياً. وقد ظهر هذا جلياً في بنود الاتفاقية بدءاً من الدبياجة. يقول المبدأ الأول في المبادئ المتفق عليها (١-١): "إن وحدة السودان، التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار". ولم تقف الاتفاقية عند هذه العموميات، بل حين حددت الآليات مثل تكوين الحكومة، جاء في المادة (١-٥-٢): "خلال الفترة الانتقالية تقوم حكومة وحدة وطنية تعكس التعددية وتعزيز الوحدة الوطنية والدفاع عن السيادة الوطنية واحترام وتنفيذ اتفاقية السلام". وحتى عن الاستفتاء، تقول الاتفاقية (٢-٥): "...لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال". كانت الاتفاقية واضحة في الميل إلى الوحدة، وبالفعل



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



كان سلوك وخطاب عرابي الاتفاقية: قرنك وعلى عثمان، يؤكdan في كل مناسبة، على الموقف الوحدوي. ولكن كيف ولماذا حدث هذا التحول الكامل عن الوحدة والي تبني الانفصال؟

يعتقد كثيرون أن فكرة السودان الجديد دفنت مع قرنق، وقبرت معها الدعوة للوحدة. ودأب الشماليون على اتهام سيلفاكير بالانفصالية علينا وكان يجهد نفسه لنفي التهمة، ولكن مواقفه كانت دائماً تخذه. ولم يكن ميلاً للحوار والنقاش الفكري ليطور مواقف جديدة، فهو ابن المؤسسة الأمنية داخل الحركة المعروفة بالصمت والغموض. وحين تقلد منصب النائب الأول ورئيس حكومة الجنوب، كان يمضي جل وقته في جوبا، ويقاد يكون غائباً عن الخرطوم.

بدأ مبكراً تكون جبهة خيار الانفصال داخل الحركة الشعبية، أساساً بسبب الخلافات المفتعلة والحقيقة مع المؤتمر الوطني. فقد بعدت الحركة الشعبية عن حلفائها التقليديين أي التجمع الوطني الديمقراطي المعارض. وكانت قد وقعت معه ميثاق القضايا المصيرية في أسمرا عام ١٩٩٥. ولكن الحركة قبلت اقتراح استبعاده عن مفاوضات السلام. وبعد توقيع الاتفاقية، وجدت الحركة نفسها بلا حليف، فاستطاع المؤتمر الاستفراد بها وفرض شروطه. وكانت البداية في تشكيل الوزارة، فقد أصر المؤتمر الوطني على وزارة الطاقة رغم أن الاتفاق يقضي بأن تكون من حصة الحركة. ووصل النزاع حداً كاد أن يطيح بالاتفاقية نفسها. وراعت الحركة الشعبية الموقف أكثر من المؤتمر الوطني. وهذه الحادثة تلفت النظر إلى وضع هام، وهو أن المؤتمر قد نجح في أن يبيّن للحركة بأنه الضامن الوحيد لاستمرار وتطبيق اتفاقية السلام الشامل.

جاءت حكومة الوحدة الوطنية مكونة أساساً ممن عرفوا بالقوميين الجنوبيين، وفيهم عدد مقدر من الذين انشقوا من الحركة خلال وجود قرنق، ودخلوا في تحالفات مع النظام في صفقة ما سمي بالسلام من الداخل. وكانت تنظيمات هذه المجموعات تدعو لفصل الجنوب علانية. وكان خلافهم الأساسي حول فكرة السودان الجديد، ورفعوا شعار: الجنوب أولاً. ومن جانب حزب المؤتمر الوطني، أبعدت كل الشخصيات التي شاركت في مفاوضات نيافاشا عن تشكيلة حكومة الوحدة الوطنية. ويعود ذلك إلى الصراع الداخلي في الحزب، فقد اعتبر الجناح المتشدد أن فريق التفاوض قدم كثيراً من التنازلات. وتفوق المتشددون يعني أن تنفيذ الاتفاقية سيواجه عقبات





عديدة. وهذا ما حدث فعلا، فقد وقفت حكومة عقبة أمام إنجاز كل ما يؤدي إلى تحقيق التحول الديمقراطي المنصوص عليه في صلب الاتفاقية والدستور الانتقالي. ومع تصاعد المواجهات بين الشركين، وغياب التوافق؛ تراجعت الحركة عن الدفاع عن القضايا ذات الطابع القومي. وتخلت الحركة تدريجيا عن نظرتها الوحدوية. وفي هذه الأوقات زاد الحديث عن فكرة الوحدة الجاذبة. ولكن رأى البعض شعرا بلا مرجعية محددة أي ما هي الآليات والسياسات التي يمكن أن نقول عنها إنها تجعل الوحدة جاذبة؟ ومع ذلك ظلت الحركة الشعبية ت THEM شريكها المؤتمر الوطني بأنه عجز عن جعل الوحدة جاذبة. ولكن السؤال: هل المؤتمر الوطني وحده المطالب بهذه المهمة أم أنها مسؤولية جماعية تشتراك فيها حتى القوى من خارج الحكومة؟ ودخل الطرفان في عملية تلاوم بينما وقت الاتفاقية يمر، والعناصر الانفصالية صار لديها الدليل أو المبرر على استحالة الوحدة.

ومن أهم الأسباب التي منحت خيار الانفصال الأفضلية هو بروز جماعة انفصالية شمالية، نظمت نفسها في: منبر السلام العادل. ويبدو أن التنظيم يجد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، دعما رسميا. فأصدر صحيفة "الانتباهة" والتي صارت من أكثر الصحف توزيعا، رغم لغتها العنصرية في كثير من الأحيان. وقد أحدثت الصحيفة يساندها التنظيم شرخا كبيرا في العلاقات الجنوبية- الشمالية. وتستخدم الصحيفة أساليب المهاورة والتجريح الشخصي، واستهدفت أساسا بعض رموز الحركة من القياديين وعلى رأسهم باقان أموم وياسر عرمان. ولعب تنظيم منبر السلام العادل وصحيفة الانتباهة دورا مؤثرا في عملية استقطاب الانفصاليين في المعسكرين. وساعدوا في تغليب خيار الانفصال من زخم إعلامي وسياسي منظمين مع غياب كتلة منافسة لها نفس التأثير تدعو للوحدة.

تقود النقطة الأخيرة إلى التساؤل عن أين كان دور القوى الأخرى عدا الشركين الحاكمين؟ وقفت الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة تتفرج وهي شامته تنتظر تورطا أكثر للمؤتمر الوطني في المشكلات مع الجنوبيين. ولكن الأهم من ذلك، أن جميع الأحزاب كانت تعيش حالة مزرية من الضعف والانشقاقات التي أقعدتها عن النشاط الفعال على الساحة السياسية خلال تلك الفترة الحرجة. وقد مارس المؤتمر الوطني إستراتيجية ناجحة لاختراق هذه الأحزاب، وبالفعل





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

تم من ضم أجنحة من الأحزاب إلى الحكومة. أما الأحزاب الجنوبية فاكتفت بالشکوى من هيمنة الحركة وتخويف معارضيها وابتزازهم. بالفعل لم يكن المراء يشعر بوجود الأحزاب الأخرى في الجنوب. وهذا ما يفسر الغياب الحالي للصوت الوحدوي في الاستفتاء، خاصة وقد قامت الحركة بـ"بروفة" جيدة لإسكات المخالفين في انتخابات أبريل / نيسان ٢٠١١. ولكن مع قرب انتهاء أجل الاتفاقية أحست الحركة بأن المؤتمر الوطني قد استفرد بها، فهناك الكثير من استحقاقات الاتفاقية لم يتم تنفيذها ونحن في نهايات عام ٢٠١٠. وهنا شرعت الحركة في التقارب مجدداً إلى الأحزاب الشمالية. ونشطت ما سمي بتحالف أحزاب جوبا، ورغم وجود الحركة في حكومة الوحدة إلا أنها عملت مع المعارضة في نفس الوقت. وكان وضعها شاذًا خاصة وأن سيلفاكير لم يبارك هذه الخطوة التي تحمس لها أموم وعمرمان، وتم اعتقالهما لساعات رغم وضعهما الدستوري.

لم يدم التحالف طويلاً بسبب غلبة التوجه الانفصالي داخل الحركة. فهي لم تعد راغبة في تحالف طويل المدى مع الأحزاب الشمالية، لأن عينها على الاستفتاء الذي سيتم بعد شهور. لذلك، كانت أجندتها قوية تحالف أحزاب جوبا متباعدة، فقد كانت الحركة الشعبية تعمل على الضغط لتمرير قانون الاستفتاء من داخل البرلمان. بينما كانت الأحزاب الشمالية تعمل على إلغاء القوانين المخالفة للدستور والمعطلة للتحول الديمقراطي. ولم تستمر الحركة مع الأحزاب في معركتها الدستورية من أجل الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهي مطالب تكررت كثيراً في ثنایا اتفاقية السلام الشامل. وكانت شديدة الحماس لها وصارت لفترة جزءاً أصيلاً من خطابها السياسي.

ولكن مع تصاعد التيار الانفصالي، اعتبرت مسألة التحول الديمقراطي، قضية شمالية أو قومية عامة. وتوقف نشاط الحركة بل ماتت الفكرة كلها. إذ عقب إقرار قانون الاستفتاء ابتعدت الحركة وتوقف العمل. وكان هذا السلوك من الإشارات القوية على أن الخيار الانفصالي أصبح طاغياً على كل الأصعدة.



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## المستقبل المأزوم

قدمنا في الصفحات السابقة تحليلًا لتطور التوجه الانفصالي لدى الجنوبيين وبالتحديد الحركة الشعبية. أما في الجانب الشمالي، فقد تباهى تيار يدعو للانفصال وقد حصل على تأييد ضمني من النظام، أو على الأقل استفاد من التواطؤ. فقد غض الناظر عن كل ممارسات الانفصاليين بالذات حملاتهم الإعلامية وما حملت من تجاوزات وانتهاكات. وقد تعامل النظام مثلاً في أعلى قياداته باستخفاف شديد مع الانفصال، بل أبدى بعضهم فرحتهم به. ففي سؤال لأمين حسن عمر عن صدمة الانفصال نفي وجود أي صدمة، لأن الوحدة -حسب رأيه- لم تكن خيار الجميع. وظل يكرر نفس الموقف، وأورد هنا نصًّا إجابته على سؤال: كيف ستتعاملون مع مشكلات ما بعد الانفصال. يرد: "صحيح أن السودان اليوم يواجه مشكلات، وبالأساس كان يواجهها قبلها عندما كان هناك حكام آخرون كانت المشكلات أكثر حدة وشدة من هذا الحال، نحن لم نَعِدْ أحداً بأننا سنتحول إلى جنة عدن، ولم نعدهم بأن الأمور ستكون أفضل من قبل من غير جهد أهل السودان، نحن نقود مسيرة أمة ونجهد فربما نصيب أو نخطئ، الأمة نفسها ستتمنى كسبها إذا أنتجت أكثر من حاجتها وقادها أكثر مما تستورد، ويعلم الجميع أن السودان لم يبلغ هذا المبلغ". ويواصل: "أما انفصال الجنوب فهو بإرادة أهله، والختار الآخر كان أن نفرض عليهم استعماراً ٩٩% النسبة التي قيل إنها تحققت في الجنوب وهي لا شك بها قدر كبير من التزوير، فإن ٧٠% من أهل الجنوب الموجودين في الشمال، قالوا إنهم لا يريدون انفصالاً، أما الخيار الآخر أن يقال إنه من الأخلاق والعمل السياسي أن نحتفظ بجنوب موحد مع الشمال على الرغم من إرادة أهله، هذا موقف غير صحيح سياسياً وأخلاقياً، الذين يحملون الحكومة ذهاب الجنوب هم من يتحملون مسؤولية ذلك، وهم من يجب أن يُسألوا سياسياً وأخلاقياً، فجميعهم شاركوا لوضع هذا الدستور وقبلوا بتقرير المصير، إذن الموقف الطبيعي أن نقبل بالنتيجة، وهذا موقف يجب أن تحمد عليه الحكومة لا تذم به".<sup>(٥)</sup> وسبق له في مناسبة أخرى أن قال بأن انفصال الجنوب لم ينقص من موارد السودان ولا من فرصه في النهضة إلا قليلاً. وفرص السودان في النهوض والتنمية يمكن أن تزيد بالانفصال لأن تنقص<sup>(٦)</sup>.

يرى صالح الدين أن قضية الجنوب لم تعد تهيمن على المسرح السياسي إلا أن البحث عن بناء الدولة سيستمر بديناميات مختلفة. وهنا يتضح لنا كيف أن التاريخ يكرر نفسه أو على الأقل





## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

يتحرك دائريا وليس تصاعديا في السودان. يقول: "مثلما حدث في السابق، فلن قضايا مثل الحكم والاقتصاد والهوية يجب أن تناوش ولكن دون الظلال الكثيفة التي كان يلقيها عليها الجنوب". ويبيقي حذرا في التوقعات والمستقبل، حين يقول: "رغم التضحيات الهدف من السلام لم يتحقق، الدولتان تتراجحان على حافة الحرب". وهنا يؤكد على ضرورة الإصلاح السياسي، واختيار نهج التراضي بعيدا عن الدائرة الشريرة: دورة الانقلابات والديمقراطية. ولكن هذا في نظره غير ممكن مع خطر الحرب. كما يرى أن قضايا ما بعد الانفصال المتضمنة في قانون الاستفتاء لم تتم تسويتها<sup>(7)</sup>. وهو لا يخبرنا لماذا تركت كل هذه القضايا معلقة حتى ما بعد الاستفتاء؟ هذا دليل دامغ بأن الاتفاق لم يكن شاملا لقضايا ولا للأطراف السياسية.

قضايا الصراع -كما تسمى- هي الأصعب وكأن هذا السلام يعني فقط إيقاف الاقتتال. فقد تبقي مشكلات معقدة وتهدد الاستقرار، مثل: أبيي، جنوب النيل الأزرق، جنوب كردفان، ودارفور. يضاف إلى ذلك أن اقتصاد الشمال فقد ثلث موارده، ولم يصل الطرفان إلى تسوية في موضوع عائدات النفط. ولم تتحقق التوقعات والأمال وعلى رأسها الأمن والاستقرار مما يعني جذب الاستثمارات. والحديث عن إنفاق ما كان يصرف على الحرب على أوجه التنمية المختلفة. ويتحدث النظام هذه الأيام عن الإصلاح الداخلي يهدف لتحقيق الوحدة الوطنية القائمة على دستور توافقي. وأولوية الدستور -حسب النظام- الهوية والدين، وسيكون الأمر أقل صعوبة مما كان عليه في السابق مع الجنوب (صلاح الدين). ويضاف إلى ذلك، قضايا الحكم الفدرالي، النظام الانتخابي، القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

يكدر النظام السوداني الأخطاء وسوء التقدير، لأنه يريد أن يبني المرحلة القادمة على نفس الأسس التي أنتجت الصراع الحالي الممتد منذ الاستقلال، أي الإصرار على الدولة الدينية. فقد قال الرئيس عمر البشير في كلمة ألقاها في مدينة القضارف شرق السودان في ١٩ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٠ قبل إجراء الاستفتاء: "إذا اختار الجنوب الانفصال سيعدل دستور السودان وعندما لن يكون هناك مجال للحديث عن تنوع عرقي وثقافي وسيكون الإسلام والشريعة هما المصدر الرئيسي للتشريع وأكد أيضا في هذه الكلمة التي نقلها التلفزيون أن "اللغة الرسمية للدولة ستكون العربية". ويمكن فهم سياسة النظام الحالية على ضوء هذا الإعلان الصريح. فقد تحقق



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

بالانفصال، خلق سوداني نقى: إسلامياً وعربياً بعد أن زالت عقبة الجنوب. ويمكن اعتبار هذا التصور سبباً في بحث إستراتيجية العودة للاقتتال في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. وبغض النظر عن من البدىء؟ إذ كان من الممكن تفادي الصدام لو كانت عنك رغبة في سلام مستدام.

## ما العمل؟

يقف السودان المتبقى بعد الانفصال في مفترق طرق تماماً، طريق النهضة والتعافي وإعادة التأهيل، أو طريق الانهيار والسقوط والتفسخ. فقد دشن الانفصال تاريخاً طويلاً من التخبط والفشل وعدم الجدية والغباء السياسي. فالانفصال صفعه التاريخ الطبيعية للسودانيين الذين فرطوا في فرص نادرة لتحقيق الاستحقاقات الوطنية وعلى رأسها الدولة المدنية الحديثة. وقد أصبح موقف السودان أكثر تعقيداً وهشاشة فقد ضعفت القدرات والموارد المادية والبشرية، وتناقضت التعاطف والاهتمام. ونستعيد هنا نظرية المؤرخ أرنولد تويني عن قيام ونشوء الحضارات، وأرجع ذلك إلى قانون التحدى والاستجابة. وهو يعني أن الشعوب والثقافات تقابلها بعض التحديات البشرية والطبيعية تصل أحياناً إلى حد تهديد وجودها نفسه، وبمقدار قوتها وايجابيتها الاستجابة والتعامل مع التحدى تنجح وتنهض الحضارات والشعوب. والآن يعيش السودان تحدي وجوده بعد أن فقد - مجاناً - جزءاً حيوياً من كيانه، فهو مطالب باستجابة في مستوى التحدى وهذا اختبار جديد للشعب السوداني الذي يحمل تقييماً عالياً لذاته لم يثبت الحدث الأخير أنها صحيحة.

كانت القوى السياسية السودانية المعارضة تكرر حين تسأل عن المستقبل وماذا لديها من برامج وخطط؟ تجيب انتظروا ما بعد ٩ يوليو / تموز ٢٠١١. ولكن جاء ذلك اليوم الموعود ولم نر جديداً. والسلطة الحاكمة تتعامل مع الواقع الجديد بطريقة روتينية ومكتبية وبطريقة تجارة التجئة. ولم يحرك هذا التحدى العظيم الذي هو أقرب إلى يوم القيامة لدى الشعوب الحية، ساكناً غير الكلام العاطفي والمموج عن الوسائل والروابط التاريخية. فمن الملاحظ أن القوى السياسية والمهتمين بالشأن العام تعاملوا مع الأمر وكأنه قضاء وقدر، وبالتالي لا يحتاج



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



للتفسيير والتفسيف وعليها التعامل معه وكفي. بينما هذه فرصة للتأمل والتقدير بل حتى لو وصل الأمر لحد جلد الذات لأن الإثم عظيم. فهل يوجد وقت أفضل من هذه اللحظات لكي يجلس السودانيون معاً للتفكير في مستقبلهم؟ للأسف جاءت البداية محبطاً وتظهر إصرار السودانيين على تكرار أخطائهم ببراعة يحسدون عليها! وبعد أقل من أسبوع من الكلام المعسول (أو المعسّل) يسفر النظام عن حقيقة موقفه من انفصال الجنوب. وبذلت حملات الانتقام والتشفير بدءاً من الإسراع في سحب الجنسية من الجنوبيين قبل التفاوض مع الطرف الآخر بل لجأ للمفاجأة والغدر. ولم يرتب كثير من الجنوبيين أوضاعهم لا في الشمال ولا في الجنوب. وبكر النظام بإغلاق الصحف التي يملكها جنوبيون لكي يقضي على أي صوت معارض أو مختلف محتمل. ثم جاء موضوع العملة.

فالنظام ما زال لا يفكر في المستقبل بطريقة إستراتيجية، وسوف يهتم فقط بوضع العقبات أمام الجنوبيين لإثبات عدم قدرتهم على حكم أنفسهم. ولكن المهم هو هل يستطيع الشماليون أنفسهم حكم بلادهم بمثل هذه السياسات قصيرة النظر؟ وقادمة الظهر- كما يقال- سكوت المعارضة، فالنظام لا يجد من ينصحه رغم أنه لا يصغي لأحد. وقد كان رد فعل المعارضة تجاه الانفصال غريباً، فقد غابت البيانات والندوات وطبعاً المواقب. وانقسمت المعارضة إلى طائفتين، إحداهما ساكتة تماماً لا تتحدث، والثانية لا تسكت أبداً ولكن لا تقول ما ينفع الناس ولا تتبع القول بالفعل.

هذا الوضع الحرج يفرض على السودانيين ضرورة الوصول سريعاً إلى عقد اجتماعي جديد أو مشروع قومي سوداني حديث وديمقراطي رغم تشاوئ السودانيين من مصطلح مشروع. وهذا ملتقى فوق حزبي وغير قبلي وجهوبي وفتوى أي قومي مطلاً دون أجندات خاصة. وهذا مطلب صعب ولكنه ضروري، في الحالة السودانية. إذ يتسم الوضع السوداني بقدر ملحوظ من التشرذم والانقسامية باعتبار أن السودانيين بعد المنع الطويل للعمل السياسي العلني، فقدوا القدرة على العمل الجماعي. فقد صارت الانقسامات والخلافات هي القاعدة داخل الأحزاب وفي علاقاتها البيئية. وهذا في حد ذاته، من التحديات أي تتسامي الأحزاب فوق خلافاتها الهامشية وتعمل معاً من أجل أهداف قومية. ويبدو أن المؤتمر الوطني الحاكم شعر قبل المعارضة بالحاجة إلى مثل هذه المنابر والعلاقات، ولكن بطريقته وأساليبه. وكان جهاز الأمن الوطني قد





دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

بادر بالدعوة إلى حوار وقد اصطدم بعدها عقبات مثل الحديث عن سقف الحوار والتعريض لموضوع تطبيق الشريعة.

تركز اللقاءات الرئاسية مع الأحزاب التقليدية الكبيرة على قضيتي، هما: حكومة قومية أم حكومة ذات قاعدة عريضة، وهذا خلاف شكلاني ولكن يكشف عن النوايا الجدية. وأما القضية الثانية فهي الدستور الجديد، وهو بدوره ضرورة مع انقضاء فترة الدستور الانتقالي. ومشكلة العقل السياسي السوداني هو أنه في أحيان كثيرة يخلط بين الغaias والوسائل، ويعكس الترتيب والأولويات. فالدستور والحكومة القومية هما في حقيقة الأمر وسائل لتحقيق قدر من الوحدة والروح القومية والاتفاق المفقودين بين السودانيين. ومن الملاحظ أن الجميع يتعامل معها كغaias وأهداف نهائية، ومع إنجازها تحل كل المشكلات. وهذه من موضوعات الصراع حول السلطة السياسية التي لازمت تاريخ السودان منذ الاستقلال، حتى أوصلته أخيراً محطة الهلاك الراهنة. لذلك، أي حوار جديد لابد أن ي العمل على البحث عما يجمع السودانيون أي المشتركة القومي.

أمام السودان نهجان لا ثالث لهما: النهضة من خلال عقد اجتماعي أو مشروع قومي لسودان حديث وديمقراطي. وال الخيار الثاني هو الانهيار وقد بدأ. فالبلاد بالإضافة للتفسخ السياسي والذي تمظهر في انفصال الجنوب، تتعرض كل مؤسساته التي تقيم الدولة والمجتمع للنأكيل والفساد. ويمكن القول إن السودان يحتاج نوعاً من القطيعة السياسية مع عدم الندم على الماضي، فهو مجرد عبرة ودروس من الأخطاء. ومن الواضح أن الخوف ما زال يلزمنا من الجديد والتجديد. فنحن نصرخ ولنعلن الأوضاع السياسية الماضية ولكن لا نتقدم خطوة واحدة نحو إرساء الجديد والبديل المختلف. أما طريقة التنفيذ فهي في منتهي السهولة. فقد ظللنا منذ زمن ندعو إلى مؤتمر دستوري فلتتحول هذه الدعوة إلى مؤتمر قومي لتجنب الانهيار والسقوط. تقدمت القوى السياسية القديمة والجديدة بالإضافة للشخصيات القومية والمفكرين، بكثير من المواثيق والمقترنات، لذلك لن تكون البداية من الصفر. والمتوقع منها في هذه الحالة أن تتفق حول مبدأ تغيير النظام والسودان. خاصة وأن النظام نفسه صار يتحدث عن التغيير والإصلاح حسب تصوره ولكن اقتتنع باستحالة الاستمرارية. وقد يختلف السينario السوداني - بسبب



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



## دولتا السودان.. فرص ومخاطر ما بعد الانفصال

Sudan's Two States.. Post-Secession Opportunities and Risks

خصوصية البلد- عن مسارات الربيع العربي، ولكن المقصود والغاية لا يختلفان. فقد أصبحت شعارات الثورة الفرنسية مع تحويل طفيف تجمع الكل: الحرية، العدالة والكرامة. ويمكن للمشروع أو الميثاق السوداني أن يتبني هذه الشعارات ويتطورها ويضمها أدبياته. لقد هدرنا كثيرا من الخبر والكلام ولكن لم نجمع على عمل شيء مشترك، أليس الأفضل من هذا الظرف هو الانتقال من اللفظية والكلام إلى الفعل؟

يتمثل الخلاص من حالة الصراع الراهنة في ضرورة الإسراع في التوصل إلى عقد اجتماعي يركز على:

١. الدولة المدنية بغض النظر عن المرجعيات المصاحبة لها.
٢. القبول بالآخر المختلف.
٣. نظام ديمقراطي يجمع بين محاسن التوافقية والتنافسية.
٤. تنمية من تحت إلى فوق، وعادلة.
٥. سياسة خارجية قائمة على الندية.

---

### مصادر

- ١- سودان ما بعد الانفصال.. التحديات والفرص، محاضرة في مدرسة الدراسات الإفريقية والشرقية-لندن، ١٧ ديسمبر ٢٠١١، ترجمة بابكر فيصل بابكر.
- ٢- محمد الخير عبد القادر: نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ١٩٤٦-١٩٥٦. الخرطوم، الدار السودانية للكتب، ١٩٩٩ ص ١١٠. وهذا فقد جاء في قرارات المؤتمر الأول للحركة والذي عرف بمؤتمر العيد (اغسطس ١٩٥٤) في أحد البنود: -"إقامة حكومة إسلامية تنفذ تعليمات الإسلام".
- ٣- (نفس المصدر السابق).
- ٤- مجلة: قراءات سياسية، السنة الثانية، العدد الثالث، صيف ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٤.
- ٥- جريدة الأخبار الصادرة بتاريخ ٢٩ سبتمبر /أيلول ٢٠١١.
- ٦- موقع وزارة الدفاع السودانية ١٠ يوليو / تموز ٢٠١١.
- ٧- سودان ما بعد الانفصال... مصدر سابق.

انتهى



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES